

*Permanent Observer Mission  
of the State of Palestine  
to the United Nations*



البعثة المراقبة الدائمة  
لدولة فلسطين  
لدى الأمم المتحدة

كلمة فخامة الرئيس  
محمود عباس  
رئيس دولة فلسطين  
في  
الجمعية العامة للأمم المتحدة  
الدورة الثالثة والسبعين  
نيويورك

**27 سبتمبر 2018**

## القدس ليست للبيع، وحقوق الشعب الفلسطيني ليست للمساومة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا

رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد أنطونيو غوتيرش الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة المحترمون،

في مثل هذه الأيام من العام الماضي، جنتكم أطلب الحرية والاستقلال والعدل لشعبي المظلوم الذي يزرح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي منذ 51 عاماً، وأعود إليكم اليوم وهذا الاحتلال الاستعماري لا زال جاثماً على صدورنا، يقوض جهودنا الحثيثة لبناء مؤسسات دولتنا العتيدة، التي اعترفت بها جمعيتكم الموقرة عام 2012.

خلال هذا العام انعقد المجلس الوطني الفلسطيني، برلمان دولة فلسطين، حيث جرى تجديد شرعية مؤسساتنا الوطنية بانتخاب قيادة جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وقد اتخذ هذا البرلمان قرارات هامة تُلزمني بإعادة النظر في الاتفاقات الموقعة مع الحكومة الإسرائيلية، السياسية والاقتصادية والأمنية على حد سواء، وفي مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية التي أصبحت دون سلطة، كما طالبني بتعليق الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، إلى حين اعتراف إسرائيل بدولة فلسطين، على حدود الرابع من حزيران عام 1967، والتوجه للمحاكم الدولية (بما فيها المحكمة الجنائية الدولية)، للنظر في انتهاكات الحكومة الإسرائيلية للاتفاقات الموقعة، واعتداءات الجيش الإسرائيلي والممارسات الإرهابية للمستوطنين على شعبنا وأرضنا ومقدساتنا الدينية.

(الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى هي لعب بالنار)

أيتها السيدات والسادة،

في شهر (يوليو) الماضي، أقدمت إسرائيل على إصدار قانون عنصري تجاوز كل الخطوط الحمراء، أسمته "قانون القومية للشعب اليهودي"، ينفي علاقة الشعب الفلسطيني بوطنه التاريخي، ويتجاهل حقه في تقرير المصير في دولته، وروايته التاريخية، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، كما أن هذا القانون يقود حتماً إلى قيام دولة واحدة عنصرية (دولة أبرتهايد) ويلغي حل الدولتين.

ويميز هذا القانون ضد المواطنين العرب في إسرائيل، عندما يعطي حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرياً لليهود، وبذلك يشرّع التمييز ضد هؤلاء المواطنين العرب الذين يمثلون 20% من سكان إسرائيل، وكذلك ضد غير اليهود ممن هاجروا إليها، ويخرجهم من دائرة المواطنة.

إن هذا القانون يشكل خطأ فادحاً وخطراً محققاً من الناحيتين السياسية والقانونية، ويعيد إلى الذاكرة دولة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، ولذلك فنحن نرفضه وندينه بشدة، ونطالب المجتمع الدولي وجمعيتكم الموقرة برفضه وإدانتها، واعتباره قانوناً عنصرياً باطلاً وغير شرعي، كما دانت الأمم المتحدة دولة جنوب إفريقيا سابقاً في قرارات عدة، علماً بأن الآلاف من اليهود والمواطنين الإسرائيليين رفضوه وتظاهروا ضده، كما صوتت ضده 56 عضواً من أصل 120 عضواً من أعضاء الكنيست الإسرائيلي.

هذا القانون العنصري، أيتها السيدات والسادة، يتحدث عما يسمونه أرض إسرائيل، فهل لكم أن تسألوا الحكومة الإسرائيلية، أين هي أرض إسرائيل؟! وما هي حدود دولة إسرائيل التي أتحدى أن يعرفها أحد منكم!؟

إن هذا القانون العنصري يشكل وصمة عار أخرى في جبين دولة إسرائيل، وفي جبين كل من يسكت عنه، وكذلك القوانين الإسرائيلية الأخرى التي شرعت القرصنة وسرقة أرض وأموال الشعب الفلسطيني.

أيها السيدات والسادة،

لقد تعاملنا بإيجابية تامة مع مبادرات المجتمع الدولي المختلفة لتحقيق السلام بيننا وبين الإسرائيليين، ومن ضمنها مبادرة السلام العربية التي اعتمدت في قرار مجلس الأمن 1515، وتعاملنا مع إدارة الرئيس ترامب منذ وصوله إلى سدة الحكم بذات الإيجابية، ورحبنا بوعده بإطلاق مبادرة لتحقيق السلام، والتقيت معه عدة مرات على مستوى القمة.

وانتظرنا مبادرته بفارغ الصبر، ولكننا فوجئنا بما أقدم عليه من قرارات وإجراءات تتناقض بشكل كامل مع دور والتزامات إدارته تجاه عملية السلام، حيث قامت هذه الإدارة في شهر (نوفمبر 2017) بإصدار قرار يقضي بإغلاق مكتب م.ت.ف في العاصمة الأمريكية، وقام هو بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها، وأصبح يتفاخر بأنه أزاح قضية القدس واللاجئين والمستوطنات والأمن من على طاولة المفاوضات، الأمر الذي يدمر المشروع الوطني الفلسطيني، ويشكل اعتداءً على القانون الدولي والشرعية الدولية، وتمادت الإدارة في عدوانيتها بقطع المساعدات عن السلطة الوطنية الفلسطينية وعن وكالة الغوث (الأونروا)، وكذلك عن المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة.

وبمجممل هذه المواقف تكون الإدارة قد تنكرت للالتزامات أمريكية سابقة، وقوضت حل الدولتين وكشفت زيف ادعائها بالحرص على الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين. وما يثير السخرية أن الإدارة الأمريكية لا تزال تتحدث عما تسميه "صفقة القرن"، فماذا تبقى لدى هذه الإدارة لتقدمه للشعب الفلسطيني: حلول إنسانية؟.

ولا زال الكونغرس يصر على اعتبار م.ت.ف، التي تعترف بها الأغلبية الساحقة من دول العالم، بما في ذلك إسرائيل، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، منظمة إرهابية، في وقت تتعاون فيه دولة فلسطين مع معظم دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب. فلماذا كل هذا العداء المستحكم للشعب الفلسطيني الذي يريزح تحت احتلال تدعمه الولايات المتحدة؟  
(أى خطأ أخطأنا؟ وأى جرم ارتكبنا؟ ولماذا تعاقب الضحية؟)

لقد عرضنا على الإدارة الأمريكية على مدى سنوات تشكيل لجنة فلسطينية-أمريكية للبحث في مكانة م.ت.ف السياسية والقانونية حتى نثبت لهم بأن م.ت.ف هي منظمة ملتزمة بتحقيق السلام وبمحاربة الإرهاب، وأن قرار الكونغرس بشأنها هو قرار تعسفي وغير قانوني وغير مبرر، ويتجاهل بشكل متعمد الاتفاق الرسمي مع الإدارة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، هذا الاتفاق الذي عقدناه مع 83 دولة أخرى.

ورغم كل ذلك، فإنني ومن على هذا المنبر الموقر، أجدد الدعوة للرئيس ترامب لإلغاء قراراته وإملاءاته بشأن القدس واللجئين والاستيطان التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وما جرى بيننا من تفاهات، حتى نتمكن من إنقاذ عملية السلام وتحقيق الأمن والاستقرار للأجيال القادمة في منطقتنا.

أيها السيدات والسادة،

للتأكيد على تمسكنا بالسلام وحل الدولتين، وبالمفاوضات التي لم نرفضها في يوم من الأيام سبيلاً لتحقيق ذلك،

ومن أجل إنقاذ عملية السلام، عرّضت في جلسة لمجلس الأمن الدولي بتاريخ 20 (فبراير) من هذا العام مبادرة تدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، يستند لقرارات الشرعية الدولية، والمرجعيات المجمع عليها أممياً، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية. وسوف نقوم بتوزيع هذه المبادرة كاملة على حضراتكم بأمل تبنيها من قبل جمعيتكم الموقرة. وهنا أجدد

## **Palestinian Political Initiative**

**First:** We call for the convening of an international peace conference by mid-2018, based on international law and the relevant UN resolutions, with broad international participation and including the two concerned parties and the regional and international stakeholders, foremost among them the Permanent Members of the Security Council and the international Quartet, as was the framework for the Paris Peace Conference and as envisaged for the conference to be convened in Moscow as per resolution 1850 (2008). The outcomes of this conference should be as follows:

**A.** Acceptance of the State of Palestine as a full member of the United Nations and a call on the Security Council to achieve that, taking into account General Assembly resolution 67/19 of 29 November 2012, and guaranteeing international protection for our people.

**B.** Mutual recognition between the State of Palestine and the State of Israel on the basis of the 1967 borders.

**C.** Formation of an international multilateral mechanism that will assist the two parties in the negotiations to resolve the permanent status issues defined in the Oslo Accords (Jerusalem, borders, security, settlements, refugees, water and prisoners), conduct those negotiations on the basis of international law and the relevant UN resolutions, and implement what is to be agreed upon within a set timeframe and with guarantees for this implementation.

**Second:** During the period of negotiations, all parties must refrain from unilateral actions, particularly those that would prejudge the outcome of a final solution, as set forth in Article 31 of the Oslo Accords of 1993. Foremost must be the cessation of settlement activities in the territory occupied since 1967, including East Jerusalem, and suspension of the decision regarding Jerusalem and halting transfer of the US embassy to Jerusalem, in compliance with the relevant Security Council resolutions, including in particular resolutions 476 (1980), 478 (1980), 2334 (2016), and General Assembly resolution ES-10/19. At the same time, the State of Palestine would refrain from further joining organizations, as we have previously committed ourselves to. (Namely 22 international organizations out of 500 organizations and treaties.)

**Third:** Implementation of the Arab Peace Initiative, as adopted and endorsed, and the conclusion of a regional agreement upon achievement of a peace agreement between the Palestinians and Israelis.

In this regard, we must reaffirm the terms of reference for any upcoming negotiations and they are as follows:

1. Respect for international law and the relevant resolutions, including Security Council resolutions 242 (1967), 338 (1973) through to resolution 2334 (2016), and the Arab Peace Initiative, and the signed agreements.

2. Preservation of the principle of the two-States, i.e. the State of Palestine, with East

Jerusalem as its capital, living side by side with the State of Israel in peace and security on the basis of the 4 June 1967 borders, and rejection of partial solutions and a State of provisional borders.

3. Acceptance of minimal land swaps, in equal value and ratio, with the agreement between the two parties.

4. East Jerusalem as the capital of the State of Palestine and an open city for the faithful of the three monotheistic religions.

5. Ensuring the security of the two States without undermining the independence and sovereignty of either of them through the existence of an international third party.

6. A just and agreed solution for the Palestine refugees on the basis of resolution 194 (III) and in accordance with the Arab Peace Initiative and, pending a just solution, continuation of the international commitment and support to UNRWA.